اليهود
جهلون العالم

مؤلف
د. زيد بن محمد الرماني

دار الفكر والنشر

اليهود يحكمون العالم
رؤية اقتصادية

تاليف
د. زيد بن محمد الرباني
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار الوطن للنشر
بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عبده المصطفى، أما بعد:

فإن للتاريخ تأثيراً كبيراً على حياة الإنسان ومستقبله، ولقد اهتم القرآن الكريم اهتماماً كبيراً بأحداث التاريخ، وخصوصاً لها مساحة كبيرة في سورة وآياته، اختار منها الجانب المؤثر المنسجم مع الموضوعات التي عالجها.

ومن الأحداث التاريخية التي اهتم القرآن الكريم بها: أخبار بني إسرائيل، فقد اهتم بها بسبب ارتباطهم الوثيق بأرض العرب وما حولها، وأيضاً بسبب كثرة الأنبياء والمرسلين الذين بُعثوا فيهم، ولا شكل أن أخبار القرآن الكريم عن بني إسرائيل أصح الأخبار وأوثقها، حيث أظهر سبحانه من خلالها الصورة الحقيقية لليهود، قال تعالى: إن هذى القرآن يقصى على بني إسرائيل أثكر الذين هم فيه (ال-module: 71). والعجيب الملفت للانظار أنه سببان وتعلال ذكرهم في القرآن الكريم باسم بني إسرائيل أكثر من ذكرهم لباسم اليهود، فقد تكررت كلمة "إسرائيل " في القرآن في اثنين وأربعين موضعًا، بينما تكررت
كلمة "اليهود" في ثمانية مواقع، وكلمة "هادوا" في عشرين موضع.

يقول الأستاذ عبد الحميد طهراز في كتابه "يا بني إسرائيل":
والجدير بالذكر أن اليهود قد أصروا في عصرنا الحاضر على تسمية أنفسهم ب (الإسرائيليين)، وعلى تسمية دولتهم التي "اقاموها في فلسطين بدولة "إسرائيل".

وقد خاطب الله تعالى بني إسرائيل مباشرة في القرآن الكريم أربع مرات، كما في سورة البقرة الآيات (40-46)، والآيات (47-61)، والآيات (122-141)، وسورة طه الآيات (70-97)، وناداهما في كل مرة بقوله الكريم: "يا بني إسرائيل", خاطبهم عز وجل بالخطاب الذي يجبونه ويعتبرون به وهو انسبابهم العرقي إلى إسرائيل.

نبي الله يعقوب عليه السلام.

وحكى لموسى عليه السلام أن يأسف ويحسن وهو يواجه من قومه بني إسرائيل الجحود والخذلان مع الوقاحة وسوء الأدب، فلا يملك إلا أن يتوجه إله تعالى بكلمات تقترب حزناً وأسى: "قل: "زُبِّ إِلَيْنَا آمِلٌ إِلَّا تَفَسِّيُّٰنَ أَبْنِيَّ فَأَفْقَرَ قَبْساً وَلَبِّنَ الْقُوَّمَ الْفَتِيسِينَ!" [المائدة: 26].

فكثرًا ما اعتراض بنو إسرائيل على موسى عليه السلام ووجهوا إليه استئذان إلى وقالته: "إذ قَلَّمَ شَمْسُ مَدُونَى لَن نُؤْتِينَكَ حُكْمًا حَكُم ٍ أَمَّا لَهُۥ جَهَرًا فَأَخْذُوهُمَا الصَّيِّبَةَ".[البقرة: 55]. وكأستيلتهم عن أوصاف البقرة التي أمرهم عليها السلام.
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

بذبحها، والتي أدت إلى أن يشتهي الله عليهم، وأن يصفهم تعالى بقوة القلوب، فيقول مؤبِّنا لهم: "فَنَّمَى قَسَّتُ قِلْوَنِكُمْ إِنْ بَعْدٌ ذلِكَ فَهِيَ كَأَنْ هِيَ السَّفُّوُا أو أَشْدَ أَشْدَ أَشْدُهُمَا إِنْ هُمْ يَتَفَقَّرُونَ مَنْ هُمْ آتِهُمْ".[البقرة: 74].

ولهذا حذر سبحانه أصحاب نبي الهدى أن يكونوا مثل بني إسرائيل فقال جل وعلا: "فَأَمَّ نَزِدُونَ أَن نَتَمْلِئَنَّ هَٰذَا رُسُلُكُمْ كَمَّا سَيَلْ مُوسَى مِن قَبْلِهِ؟"[البقرة: 108].

وليس هذا شأن بني إسرائيل مع موسي عليه السلام وحده، بل كان شأّنه ودّيعهم مع جميع الأنبياء والرسلين عليهم الصلاة والسلام، قال عز وجل: "فَأَلْبَرَّ يَقِلُوا إِنَّ اللَّهُ عَلِيِّ الْعَهْدِ إِنَّلَا أَلْبَرَّ إِلَّا لِرَسُولِهِ حَتَّى يَقِلُ自制 يُقَلِّبُهُ تُأْمَلُهُ آتِهِنَّ فَلَيْنَ جَاءَهُمْ رُسُلُهُ مِن قَبْلِهِ بِالْيَدَّ ابْنِيَبْنَيْبَ"[العرس: 183]. فهم قتلة الأنبياء والرسلين، كما قال سبحانه: "فَأَفْكَرُوا مَا جَاءَهُمْ رُسُلُ يَمَا لَهُمْ أَفْكَرُوا أَنْفُسَهُمْ أَشْكُبْتُمُ الْفَرَانِ حُدُّبُكُمْ وَقَرَّبْتُكُمْ تَفْتَنَّوتَ"[البقرة: 87].

وقد لعنهم الله سبحانه وأبعدهم عن رحمته بسبب نقضهم ميثاقهم، كما جعل قلوبهم غليظة قاسية لا تقبل الحق ولا تذعن له، وتركوا قسماً كبيراً مما كلفوا به، وأصبحت الخيانة لازمة لهم، قال تعالى: "فَيَقُولُوْنَ يَخْفَفُوهُمْ لَعَنَّهُمْ وَجَعَلْنَا قُوَّتَهُمْ قَيَسًا"[المائدة: 13].

هكذا استحق بني إسرائيل لعنة الله تعالى وغضباً متتابعاً
مترادفاً بسبب كفرهم السابق واللاحق، وإعراضهم عن دين الله وشريعته، ومواقف الجحود والعناد من أنيابهم.

وأنزل تعالى في ذلك قوله الكريم: "فلَأَمَّنَّكُمُ يَتِيرُونَ ذلِكَ مَنْ حَبِّبَ عَلَيْهِ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْ فِرْدَةٍ وَأَخْتَارَ وَعَبَدَ الَّذِينَ أُمِّيَتْ عَلَى رُؤْيَتِهِمْ أَوْلَّيْكُمْ مَنْ كَسَّنَّا أَوْلَى عَن سَوَاءٍ آسِبِلِيْ مَنْ [ال.toDouble: 160]." (المائدة: 10).

وكفر بني إسرائيل كفر عريق متوارث.


ختاماً أقول: إن الواجب على المسلمين في العصر الحاضر أن يهددوا موقفهم من بني إسرائيل على ضوء الصورة الحقيقية التي رسمها لنا رينا سبحانه في كتابه العزيز...
النظام المراضي إنتاج يهودي

عندما نقول بأن الربا هو سمة العصر الرأسمالي، فإننا لا نطلق شتيمة، وإنها تثبت حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر. وظاهرة المراحي كا هو معروف هو تعبير عن وجود أزمة اجتماعية، سواء أكانت تنطوي فردًا وأسرته، أو شعباً برزته، أو عالمًا بحجمه، وهي كارثة فظيعة تترتب عليها نتائج متعددة. وما هو أشد فظاعة أن يمتلك المراحي موقع القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عندئذٍ تغدو الأزمة نظاماً اجتماعياً له قوانينه وثقافته وعلاقاته وقوته. وتقونه وسياسته وسسؤاله التي تخدم جميعها نظام الربا. إن العالم الذي نعيش فيه اليوم محكوم بنظام عالمي ربحي، وتقرره مؤسسات مرابية لها مصلحة باعتبارها مرايبة، في تعميق أزماته أكثر فأكثر.

إن السمة الربوية البارزة تبرز في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الحياة العالمية. فهذه الشركات تسيطر على مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال المصارف عابرة القارات أيضاً.
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

فالشركات المرابية لا تقوم بوظائف مالية نظيفة، وإنها هي تتلاعب بالاحتياطيات النقدية العالمية، وتنحكم باتجاهات توظيفها بأساليب احتيالية، لفترات قصيرة، فتسبب تأزيم الأوضاع المالية والفنية للمواقف الفقيرة تأزماً خطأً، يجعلها أكثر طوعية في قبضة المؤسسات العالمية الحاكمة.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر سيطرة تامة على حوالي نصف التجارة الدولية، إذ تقوم بتسويق 90% من أهم السلع الأساسية التي تصدرها بلدان الجنوب الفقيرة، بينما تسيطر الحكومات الصناعية على معظم نصف التجارة الدولية الثاني.

ومن المعلوم أن الدول الصناعية هي المالكة للشركات المتعددة الجنسيات، وأن أذرعها المالية والفنية تتحرك طيلة داخل هذه الشركات.

لقد تبين خلال عشر سنوات مضت أن الشركات المرابية استردادت 6 دولار مقابل كل دولار واحد وظفته في البلدان الفقيرة.

إن الإنسان في هذا العصر لا يمكن أن يصدق بأن إدارات النظام العالمي لا تعني خطرة تدمير بلدان جنوب العالم، ولكن الحالة تصبح مفهومة في ظل حقيقة أساسية هي: روبية وعالمية هذا النظام العالمي.

لقد أبدت مجتمعات لصالح نهوض مجتمعات، ودمرت قارات
لصالح بناء قارات، وسحقت طبقات في سبيل حياة طبقات، وصفيت احتكارات أدنى من أجل دعم احتكارات أعلى. إن ميكانيكية النظام العالمي الباردة الصبي تنضح الثروات جنوب الكبيرة الأرضية بلا أدنى هواة، يُبدّ أنها لا تريد لهذا الجنوب أن ينضب، وهو - والله أعلم - قد أحشى على النضوب!!

إنهم يستعيدون سكان الجنوب إلى درجة التحكم بأنفسهم ونضات قلوبهم. إنهم يلوّتون البيئة العالمية بصنايعتهم ونفاذاتهم ونمت حياتهم في النهال، ويدفعون بالكرة الأرضية إلى مهاوي كارثة إيكولوجية.

إن النضج العشوائي التبديري المتلف لثورات جنوب العالم قد تجاوز النقطة التي كان يتوجب إيقافه عنها قبل زمن طويل، فكيف يتفقون بالجنوب بعد أن ينضب، ويتعرّى كالبادية الجرداء؟!

إن الشركات متعددة الجنسية لا يمكن أن تفهم بشكل جلي، دون استجابة كافة التأثيرات التي تتركها في ساحة نشاطها، إذ إن هذه التأثيرات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإن كان يعتبر أحد الحوافز الرئيسية لنشوئها، حيث إن نشاطها وطرق تنظيمها وإدارتها يؤدي إلى تأثيرات ذات طابع سياسي واجتماعي عميق.

إذا تعتبر الشركات عابرة القارات أحد أرقى الأشكال الاستثمارية المعاصرة للرأسمالية. وقد بدأ نشاط هذه الشركات بعد الحرب العالمية
الثانية.

إن المعيار الذي يضبط النشاط الاستالري للشركات متعددة الجنسية من حيث اتساع هذا النشاط أو تقلصه، هو معيار حجم الإنتاج الدولي.

يقول سامي هابيل في كتاب "السلاسل الطاوية للعصر الرأسمالي": إن التحليل المنطقي لأسابيع نشوء هذه الشركات يندرج في إطار فهم طبيعة الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في خدمة النظام الرأسمالي، بطلقة للمبدأ القائل "ليس لرأس المال وطن، بل وطنها سوق الاستثمار".

وقد أشار تقرير "منظمة الأونكتاد" حول سيطرة هذه الشركات بقوله: توجد في الوقت الراهن (في ثمانينيات هذا القرن) حوالي 15 شركة تجارية كبيرة تتحكم بـ 90% من تجارة القطن العالمية، وثلاث شركات تتحكم بـ 75% من تجارة الموز، وخمس شركات تتحكم بـ 75% من تجارة الكاكاو، وست شركات تتحكم بـ 90% من تجارة التبغ والدخان.

إن مجمل خسائر الدول النامية بسبب تحكم هذه الشركات يقدر بحوالي 500-100 مليار دولار سنويا.

وقد أوضح مؤشرات الجداول الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة عن حجم الدور الذي تلعبه هذه الشركات في صادرات
البلدان النامية، وربما أن 85% من تجارة المواد الغذائية يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات، كذلك 90% من تجارة المواد الخام الزراعية، و95% من المواد المعدنية والخامات.

و المشكلة، هي ترافق تطور التقنية في العالم مع نشوء الشركات متعددة الجنسيات، حيث حولت التقنية من أداة إيجابية لتطوير المجتمعات وخدمة التقدم البشري إلى أداة استنزاف وسعي لشعوب البلدان النامية. فقد قامت هذه الشركات على أساس توحيد السوق الدولية للاستثمار، واضعها لعناصر الاحتكار.

والدور الخطير الذي تقوم به هذه الشركات هو تحويل أدوات التقنية إلى سلعة تجارية لا أداة علمية. وخطر ذلك يكمن في الآثار الثقافية وأساليب التفكير لدى مجتمع البلد المستورد. فقد أوضح أحد الدراسات الصادرة عن منظمة الأونكتاد أن مشروعات الاستثمار وتأثيراتها الناجمة عن استخدام التقنية كانت سلبية في البلدان النامية. إضافة إلى ما تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من أدوار في مجال إحياط أية إمكانية للاستفادة من التقنية لنهوض صناعي مستقل في البلدان النامية.

و لذلك فإن الكفاح من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قد أصبح جوهر قضية البلدان النامية.

بيّن أن النظام العالمي الجديد الذي تطمح شعوب البلدان النامية
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

إلى تحقيقه، ليس هو عالمية أمريك أو عولمة أوروبا بل هو النظام العالمي المتميز بأنه:

1- عالم متحرر من الاستنزاف والابتعاد الاقتصادي.
2- عالم متحرر من الديون المتراكمة وقوائدها.
3- عالم ينشئ قاعدة التعاون الاقتصادي.
4- عالم تتلاقى فيه الهوة بين الفقير والغني.
5- عالم تسود فيه شروط صحيحة للنمو المتكافئ.
6- عالم يرغم فيه العلم والتقنية في خدمة الإنسان.

ختماً أقول: أمل ألا يطول انتظار البلدان النامية لهذا النظام العالمي العادل، وإلا ستبقى في حالة مزركية من الاستعباد والتبعية والفقر والجهل والمرض والبطالة وسوء التغذية والتلقيف.
إلى متى ستظل هذه البلدان لعبة يتسلب بها النظام المرازي العالمي؟

* * *
الشركات متعددة الجنسيات يهودية

لقد أصبح من الم슬وم به، على نطاق واسع، بين علماء الاقتصاد وبين الباحثين في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والمنهجية أن بزوغ الشركات متعددة الجنسية ونموها، أو كما تسمى أحياناً الشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية، هو واحد من أكثر التطورات دراماتيكية في فترة السنوات الأخيرة.

ويتربع بعض الباحثين هذا التطور ظاهرة كبرى أو الظاهرة الأكبر في الاقتصاد الدولي في يومنا الحاضر. وتجاوز هذه الأهمية حدود المجال الاقتصادي إلى التأثير العميق في المجالات السياسية والاجتماعية، ويصفها خاصة في دور الحكومات في ممارستها لمسؤولياتها، وفي سير العلاقات بين الدول.

إن عمليات هذه الشركات تنتشر الآن على اتساع العالم كله، حيث تبني المصانع، وتبيع منتجاتها في العديد من الدول المختلفة، وحيث تتحول مبالغ هائلة من النقود بين الآلات المختلفة وفقًا لاحتياجاتها، وتوظف أناسًا من جنسيات متباينة.

وعلى سبيل المثال، فإنّ أيًا من هذه الشركات "جنرال موتورز"
للسيارات، و"شيل"، و"إسو" للنفط و"أي بي إم" للحاسبات الإلكترونية، و"فيليكس" للمعدات والأجهزة الكهربائية، لا يمكن أن تتسب إلى بلد معين، فإن منتجاتها لا تصنع في بلد واحد، وإنها تصنع في عدة بلدان مختلفة في وقت واحد، وتباع من خلال نظام متكامل للتوزيع تتخطى الحدود الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الشركات على درجة بالغة من الضخامة، حتى إن المبيعات السنوية لواحدة منها يمكن أن تعادل أو تفوق إجمالي الإنتاج الوطني لواحدة من الدول الأوروبية، كما أن معدل نموها أسرع بكثير منها.

لقد أكدّ أشقل التقارير التي نشرت عن عمليات الشركات متعددة الجنسيات، وهو تقرير أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن القيمة الدفترية لاستثمارات هذه الشركات في العالم خلال السنوات أن هذه القيمة بلغت حوالي 90 مليار دولار، ثلثها في البلدان الصناعية المتقدمة، والباقي في البلدان الأقل نمواً.

ومن المؤكد أن هذه الأرقام أصبحت قديمة، حيث يقدر أن إجمالي استثمارات الشركات متعددة الجنسيات قد نجا بمعدل سنوي قدره 22% وعلي هذا فلا يد أن يكون هذا الإجمالي قد بلغ أكثر من 100 مليار دولار في أوائل السبعينيات، و200 مليار دولار في أوائل الثمانينيات و250 مليار دولار في أوائل التسعينيات، ومن المتوقع أن
يصل إلى 3000 مليار أو أكثر من أوائل ألفية الثالثة. إن الشركات متعددة الجنسية تشكل اليوم قوة اقتصادية عظمى، فإنها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي للدول الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن يكون لنحو (500) أو (600) شركة من هذه الشركات قبل نهاية هذا القرن ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره، وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي.

وقد قدر باحثو "جامعة هارفارد" أن القيمة المضافة التي حققتها الشركات متعددة الجنسية خلال عام واحد بلغت حوالي 500 مليار دولار، أي خمس إجمالي الإنتاج الوطني لكل دول العالم.

وبناءً على هذا، توصل أحد الباحثين إلى أن كل دولار واحد من القيمة الاستهارية النقدية ينتج دولارين من المبيعات سنوياً. وعلى هذا الأساس نفسه تكون الشركات الدولية قد أنتجت من السلع ما تربو قيمته على 300 مليار دولار خارج بلدانها الأصلية. وهذا الرقم يفوق القيمة الكلية للتجارة العالمية خلال ذلك العام.

إن هذه الحقائق والمعطيات وجبت النظر إلى خطورة دور الشركات متعددة الجنسية وتأثيرها في العالم كله.

وزاد من هذا الاهتمام ما تبين لعديد من الباحثين من أن هذه الشركات تفرض قيودًا شديدة على المعلومات عن استراتيجياتها.
وعملياتها ومبيعاتها وأرباحها وتحويلاتها النقدية، وما تبين أيضاً من أن معظم مدير ي هذه الشركات الملاحقة يفضلون عدم إثارة المناقشات حول هذه المعلومات سواء في مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية. إذ يشعر هؤلاء أن من الخطورة بمكان مناقشة آثار مثل هذه المناقشة التي من شأنها أن تثير انزعاج الحكومات والرأي العام في البلدان التي تمارس فيها نشاطاتها الأمر الذي قد يثير بالتالي أفعالاً سياسية ضارة بمصالح تلك الشركات.

يقول سمير كرم في كتابه "الشركات متعددة الجنسية" إن الحجم الإقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسية والمنتجات الهائلة التي تحققها، يوفران الموارد المالية والخبرات اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية.

يُدُم أن المشكلة تكمن في كون هذه الشركات تلعب دوراً خطراً في تشجيع ظاهرة نزيف الأدمغة، أي هجرة العقول العلمية والفكرية والتكنولوجية وأصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث إلى الدول التي توجد فيها مقار رئيسية لهذه الشركات، وبخاصة الولايات المتحدة.

والأسف، فإن سيطرة بعض الشركات الدولية في المجال التقني تبلغ حدنا يجعل لها هيمنة سياسية واجتماعية في بعض الأحيان. لذا، يؤكد أكثر من مصدر اقتصادي أن هناك ثمناً سياسياً لقاء
الفوائد العلمية والاجتماعية التي تقدمها الشركات الدولية في مجال التقدم التقني.
إن الشركات متعددة الجنسية تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم. وجميع الفروع تعمل تحت نظام دقيق في إطار استراتيجية عالمية وسيطرة عالمية مشتركة.
ذلك لأن المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسية هو بمثابة الدماغ والجهاز العصبي المركزي لهذه الاستراتيجيات.
إن دوائر اقتصادية عديدة في العالم تذهب الآن إلى أن معدل ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسية وسلطتها ونفوذها سوف يساور بصورة دراماتيكية، وأن العالم يتحول نتيجة لذلك بسرعة نحو عصر المؤسسات الأكبر من عملاقة.
وعلى سبيل المثال فإن أحد أنصار هذا الرأي "هوارد بيرلرتر" يعتقد أن العالم قد أصبح تحت هيمنة عدد من الشركات الدولية بالغة الضخامة والتي يتراوح عددها بين (100 أو 500) شركة، هي المسؤولة عن القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي العالمي.
كذلك سوف يزيد تكامل اندماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق نشاطات الشركات الدولية، وذلك بفعل انتشار عملية الشراء المركزية بواسطة مكتب رئيسي، أو مكتب إقليمي بالوكالة عند عدد
من فروع هذه الشركات.
وللأسف، فإن الشركات الدولية تفرض شروطاً باهظة ومحفزة
على دول العالم الثالث النامية، مقابل تقديم رؤوس الأموال الأجنبية
إلى هذه الدول. وبحجة عامة فإن الشركات الدولية لا تقوم بالاستثمار
في الدول النامية إلا بشروط تحقق لها أرباحاً أعلى بكثير من تلك التي
تحصل عليها من الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.
كذلك فإن الشركات الدولية فيما تقيمه من مشروعات في البلدان
النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، مثل
النشاطات السياحية والصرفية والتجارية، وحين تتم هذه الشركات
بالصناعة فإنها تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الناس وسلاعاً
ليست في متناول دخولهم، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية.
ختاماً أقول: من المؤكد أن الشركات الدولية ليست ظاهرة
جديدة، ولكن الوضع الراهن يتطلب رسم صورة موضوعية تبين
دور هذه الشركات وتأثيراتها الخطيرة وإعداد الوسائل الكفيلة لمواجهة
نشاطات هذه الشركات الدولية... وقد آن الأوان....

* * *
البغول تعبير يُطلق على كبار مهجري المخدرات الذين يستمرون
أموالهم في العقارات بصفة خاصة، ويقومون بنقل الأموال إلى خارج
البلاد بواسطة شركات استثمار أجنبيّة عُرِفت باسم "شركات الديم".
التي توجد في دول لا يمكن للسلطات الحكومية فيها الاطلاع على
دفاترها، ثم تقوم هذه الشركات المستقرة بعقد اتفاقيات قروض لإعادة
الأموال مرة أخرى إلى المهجرين أو البغول.

البغول تعبير يُطلق كذلك على كل من يحصل على دخل غير
مشاريع مصادر أخرى كالرشوة أو الاختلاسات أو الدعارة أو
عمولات السلاح أو تهريب الأموال إلى الخارج، ويقوم باستثمار دخله
في شراء السلع النفيسة والشيكات المصرفيّة ثم ينقلونها إلى الخارج.

خصوصاً في تلك الدول التي تفرض نظام حسابات سرية لا
تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل أو تتبع حركته داخل البنوك والتي
تعرف بالدول (الملاذ) المصرفيّة، التي يبلغ عددها قرابة 31 دولة،
أشهرها: جزر البهاما، جزر المالديف، جزر الفوكلاند، جزر
الباريادوس، ليبيريا، بنما، أوروجواي، النمسا، موناكو، جزيرة
جرينادا، جزيرة برمودا، جزر الكاينان، سنغافورة، هونغ كونج،
الهند يحكمون العالم رؤية اقتصادية

لوكمبورج، هولندا، ملكه تونجا...

حيث يجري تبادل الأموال - في تلك الدول - وعودتها مرة أخرى إلى البغول، لاستخدامها كما لو كانت مشروعة تماماً.

يقول د. حدي عبد العظيم في كتابه الرائع "غسيل الأموال في مصر والعالم": إن ثمة علاقة بين البغول وشركات الدمى باعتبار أن تبادل المنافع يحقق المصلحة للطرفين، ويسهل حركة الأموال غير المشروعة والقيام بعمليات غسيل الأموال.

إن دور شركات البغول وشركات الدمى في غسل الأموال كبير وخطير في الوقت نفسه.

ويستدعي الشركات أجنبية مستمرة صعب على الحكومات الإطلاع على مستنداتها المالية، كما أنها كيانات بدون هدف تجاري، وكل ما يريد هو غسيل الأموال بصفة عامة، وأموال تجار المخدرات بصفة خاصة، وذلك من خلال تشتيت الحكومات، والوساطة لتحويل حصيلة تجارة المخدرات إلى أموال نظيفة يسهل التعامل بها. وقد تلجم هذه الشركات إلى استثمار الأموال في الأراضي والعقارات. وقد تتجه هذه الشركات إلى الحصول على قروض من أحد البنوك ثم إيداع الأموال في البنوك لتصدر بعد ذلك اتفاقيات قروض لإعادة توظيف الأموال في بلاد تجار المخدرات، وعندما يتم استجوابهم يقدمون مستندات تؤكد أنها قروض سبق لهم الحصول عليها.
ومن الممكن أن يلجأ تجار المخدرات إلى شراء الشركات المملسة
أو الخاسرة مثل الفنادق، شركات الصراقة، المطاعم وشركات ماكينات
البيع، ثم تتمويل تلك الشركات الخاسرة إلى شركات ناجحة.
و المشكلة أن شركات الصراقة والسمسرة تتعاون مع شركات
الدمى في القيام بعملية غسيل الأموال؛ لكي يتجنب التجار التعامل مع
المؤسسات والبنوك الكبيرة التي تتعامل مع شركات الصراقة بمبالغ
كبيرة دون شك في معاملاتها.

وهو ما يساعد على تمويل الأموال إلى مناطق تخضع للاختصاص
القضائي، ويتضمن نقل أموال تجارة المخدرات إلى جهات أجنبية آمنة،
حيث يتم إنشاء شركات في ضوء هذه الجهات بشكل صوري مع
إخطار المحامين بتحويل مبالغ حساب الشركة الخارجي عن طريق
شركات الصراقة.

وهناك طريقة أخرى تلجأ إليها شركات الديم لإقام عملية
غسيل الأموال، وتشمل في قيام إحدى الشركات بطلب بضائع من
فرعها الأجنبي بسعر منخفض وبطريقة صورية على أن يتم إيداع
الفرق بين السعر المنخفض والسعر الحقيقي في حساب سري للشرطة
في أحد البنوك الأجنبية، خصوصاً في الدول التي تتمتع بنظام سرية
الحسابات.

غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء تعتبر من التعبيرات التي
تدأولت مؤخراً في كافة المحاكم المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، باعتبار أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي.
وتشمل عمليات الغسيل لإضفاء المشروعة إعادة الأموال أو الدخول الناتجة عن أحد النشاطات التالية:
(1) أنشطة التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة، مثل: المتاجر في المخدرات بأنواعها، وأنشطة البخاء أو الدعاة، وشبكات الرقيق الأبيض.
(2) أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب السجائر، وتهريب السلاح.
(3) أنشطة السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الاتجار في العملات الأجنبية.
(4) أنشطة الرشوة والفساد الإداري والتريث من الوظائف العامة، مثل: دخول غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسية عطاءات.
(5) الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاسات من أموال عامة، ثم تهريب هذه الأموال إلى الخارج.
(1) الدخول الناتجة عن تزويج النقود سواء البنكوت أو العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية.
(2) الدخول الناتجة عن توزيع الشيكات المصرفي وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالف مزورة.
(3) الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المعاملين في البورصة
المعتمدة.
وتジャー الإشارة إلى أن كافة تلك الدخول تعتبر غير مسجلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثم يصعب الوصول إلى أرقام حقيقية عن حجمها أو مقدارها باعتبارها نشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، (Under Ground).
إن أخطار عمليات غسيل الأموال وشركات الدمى وصفقات البغول تعاظم شيئاً فشيئاً، وأصبحت الدول الغنية والفقيرة على حد سواء تعاني منها مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة الأشكال.
في شهر أبريل عام 1996م وتحت إشراف الاتحاد الدولي، ناقش حوالي 36 خبيراً ومسؤولاً من دول عديدة، التقنية المتقدمة وكيفية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.
وقد تبين في ذلك المؤتمر أن هناك نوعاً جديداً من التقنية الإلكترونية التي تتعامل مع الأوراق النقدية والسياحة بإيداع وانتقال
أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول، على مستوى العالم، باستخدام الهاتف أو بواسطة شبكات الإنترنت دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك.

الأمر الذي يتبع لاغتصابات الجريمة المنظمة استخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسؤولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، لها آثار سلبية وآثار إيجابية، يبدّ أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال، نظرًا لأن هذه الآثار تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة، لكنها غير مشبعة في الحسابات الوطنية، كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للمعديد من الأسر التي صنع أو تنتج منتجات لا تستهلكها الذاتي، ولا تسجل في الدفاتر.

إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تشريط الطلب الكلي في المجتمع، والتقليل من آلام الككساد أو البطالة.

إن بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعامل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها، على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية. إذ تعتبر الأموال...
الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل، عليها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث إن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفاً للاقتصاد الوطني إلى الاقتصادات الخارجية.

و نظراً لأن غسيل الأموال يعتبر درياً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، فإن تأثيره على انخفاض معدل الإقراض المحلي يظهر بدرجة لمحة في كثير من الدول النامية.

كذلك، لا تخلو عمليات غسيل الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الاستهلاك سواء في حالة الغسيل عبر البنوك أو القنوات المصرفيَّة أو عن طريق السلع الممَّارسة والذهب وغيرها، وهو ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمم استهلاك يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.

و بذلك تساهم عملية غسيل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطبل الكلي في المجتمع مصحوباً بتهور القوة الشرائية للنقود.

ختماً أقول: ينبغي تعزيز أوقاف التعاون المحلي وإقليمي ودوليًا فيها يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية. وقد آن أوان ذلك!!!

** ** **
الاقتصاد الخفي صناعة يهودية

عادة تستخدم تعبيرات للدلالة على الاقتصادي الخفي منها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير النظامي، الاقتصاد تحت الأرض، الاقتصادات السوداء.

إن الاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجلة ضمن إطار الحسابات الوطنية. وتشمل الإنتاج القانوني غير المعلن في قطاعات: الزراعة، الصناعة، والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والسياحة والفنادق والنقل والمواصلات، والتمويل والتأمين، والخدمات العامة والاجتماعية.

كذلك يضم الاقتصاد الخفي إنتاج السلع والخدمات المحظورة، وإنتاج المخدرات، وتوزيع الحشيش، وتوزيع السجائر المهربة، ودخول المراهقات والمقامات والدعارة وسرقة المواد الخام والمواد الصناعية.

أيضاً يدخل ضمن الاقتصاد الخفي دخول أولئك الذين يعملون أكثر من عمل، أو يجمعون بين وظيفتين في وقت واحد، أو العمل خارج ساعات العمل الرسمية لحسابهم الخاص.

وقد انقسم الاقتصاديون تجاه الاقتصاد الخفي ما بين مؤيد
ومعارض، وما بين شارح لزياياه وإيجابياته ومفصل لعيوبه وسليبياته.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن بعض أنشطة الاقتصاد الحفني تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيدة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الحفني يؤثر بشكل سلبي على القيمة المضافة المتحقة لدى شركات قطاع الأعيال العام والحكومة، إذ تؤثر الأعيال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية، مما يؤثر سلباً على الدخل الوطني.

ويمكن أن يترتب على بعض أنشطة الاقتصاد الحفني نتائج اجتماعية سيئة حيث تتصدع الفئات الدنيا من المجتمع والتي تحصل على دخل غير مشروعة خفية إلى أعلى المجتمع أو إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل، وما يرتبط به من تصرفات استهلاكية وتفوز اقتصادي في بعض المجتمعات النامية.

وفي الوقت نفسه يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة، والتي تقبل على الأعيال الدنيا التي لا تناسب مع التأهل العلمي أو الأسري لهم من أجل الحصول على دخول مرتفعة لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الحفني.
وفي النهاية، يؤدي ذلك إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة، وزيادة نسبة التسرب من التعليم، وارتفاع معدل الأمية بدلاً من انخفاضها.

يقول د. حمدي عبد العظيم في كتابه: "غسيل الأموال في مصر والعالم": لا يخفى ما ظهر في الآونة الأخيرة من وجود ارتباط بين الدخول المحققة في الاقتصاد الحربي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي، وتشجيع العنف في مختلف أنحاء العالم.

ونظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الحربي والجرائم الاقتصادية، فقد اتجهت وزارات الداخلية في مختلف دول العالم إلى إنشاء إدارات متخصصة للأمن الاقتصادي، وملاحقة عمليات غسيل الأموال القذرة، وتعقب الجرائم الاقتصادية وكشف علاقتها بالإرهاب والعنف والتطرف، مع الحرص على تعزيز روابط التعاون الدولي لمنع الجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالاقتصاد المحلي أو الاقتصاد الأسود.

لذا، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن ظاهرة نشرة اقتصاد خفي يرجع إلى وجود تعقيدات إدارية بيروقراطية حكومية ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط
الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية. ومن ثم، فإن أسباب حدوث الاقتصاد الخففي يمكن تصنيفها في الآتي:

1- الضرائب.
2- التقيدات الإدارية.
3- الإجراءات المبنية للحرية الاقتصادية.
4- الفساد الإداري.

فالضرائب تعتبر مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخففي بشكل كبير في بعض الدول المتقدمة. فقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات تجنب الضرائب أو التهرب منها.

كما نجد أن هناك قاعدة عامة مفادها أنه كلما ارتفعت درجة تنظيم الاقتصاد وزادت الضوابط الإدارية الموضوعة للسيطرة الحكومية على الاقتصاد الوطني، كلما زادت الدوافع لدى الأفراد للالتفاف من حول هذه النظام والقواعد، وعادة ما يوجد بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن وضع رقابة صارمة عليها، ومن ثم تساهم في حدوث الاقتصاد الخففي.

إن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الأنشطة غير
القانونية الممنوحة تتمثل ما يتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الخفي الناتج عن معاملات قانونية.
وقد ثار جدل هو أن المبالغ غير القانونية المرتبطة بالفساد الإداري في بعض الدول تعتبر من ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.
والمشكلة، أن الاقتصاد الخفي يتسبب في حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند صنع هذه السياسات. مثال ذلك: معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم وإحصائيات ميزان المدفوعات.
كما نجد أن تنامي حجم الاقتصاد الخفي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة، مما يؤدي إلى حصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها، كما أن هذه الفئات تزداد في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مواكبة للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.
وللأسف فإن وجود الاقتصاد الخفي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ينتج عنه نتائج غير فعالة من الناحية الاقتصادية، باعتبارها غير مناسبة للمواقع الفعلي، وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية.
لذا يؤثر الاقتصاد الخفي بصورة سيئة على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث نجد أنه في حالة عدم خضوع الدخول المحققة في ظل الاقتصاد الخفي للضريبة يحدث تحول في تخصيص الموارد، لتنجو إلى أنشطة الاقتصاد الخفي، وتبعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك بلا شك على سوء تخصيص للموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أوضحت بعض الدراسات أن أرباح مافيا السوق السوداء في بعض الدول أصبحت تتمثل بـ 50% من حجم الاقتصاد الوطني. وبيّنت تلك الدراسات أن حجم الأرباح التي تحققها المافيا من الاقتصاد الخفي بلغت في عام واحد حوالي 110 مليار دولار، مما يوضح سيطرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود على مختلف دول العالم النامية والمتحدة على حد سواء.

وأما يزيد الأمر تعقيدًا انتشار عمليات غسيل الأموال للدخل المحقق في ظل الاقتصاد الخفي في السنوات الأخيرة بمعطيات متضارعة في بعض دول العالم.

فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال سنوياً في الدول الصناعية والمتحقة من تجارة المخدرات وتهريبها تتراوح بين 120-500 مليار دولار.
وفي مصر، تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ حوالي 224 مليار جنيه مصري خلال الفترة (1990-1991 م)، وذلك في الوقت الذي بلغ فيه الدخل الوطني نحو 196 مليار جنيه فقط!!.

وهكذا نجد أن مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروع تعدت وتنوعت وازداد حجمها مع كل زيادة تحدث في النمو الاقتصادي وآفاق العولمة.

وهكذا تظل المشكلة باقية في حالة الاقتصاد الخفي، وهي أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد بصورة غير شرعية تظل بمنأى عن التسجيل في الحسابات الوطنية للدولة، ولا تخضع للضرائب في الوقت نفسه.

كما أن الاقتصاد الخفي يمكن أن يؤدي إلى تحول الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي، وهو ما يترتب عليه ارتفاع كفاءة التشغيل في الاقتصاد الوطني.

ولعل ذلك يوضح أن الاقتصاد الخفي ليست كل نتائجه سيئة بالضرورة، لكن معظمها كذلك.

وتتجدر الإشارة إلى أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤدي في المستقبل، ومن خلال تحويل الجزء غير المشروع من الاقتصاد الخفي إلى
دخل مشروع يدور في قلب الاقتصاد الرسمي، إلى تحويل الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد رسمي، يظهر في السجلات وفي الحسابات الوطنية.

وللاسف فإن عصابات الاقتصاد الخفي ومافيا المخدرات وبيغول الأموال القذرة استطاعت تحقيق دخول مرتفعة من معاملات السوق السوداء، وتجارة العملات الأجنبية والذهب والخمور والقمار والدعارة والمخدرات.

ختاما أقول: إن ما سبق يعني ضرورة اتخاذ الإجراءات الرادعة والترتيبات اللازمة والقواعد المنظمة والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار.

وقد أن أوان ذلك !!!!
اليهود والسوق شرق أوسطية

لم حاولنا أن نبحث في كتب المؤرخين ومؤلفات الجيواقتصاديين عن أصول ومدلولات تعبير الشرق الأوسط لطالعتنا تفسيرات شتى. ومن النادر تطابق إجابتين، فغموض التعبير واتساع دلالته يجعل من أي إجابة مجرد تكهن شخصي لا يركن إليه. فالمنظور يعبر عن بقعة جغرافية غير محددة وغير ثابتة المضمون، وكما يقول يوسف صايع: إنه شرق أوسط إذا نظر إليه من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه غرب أوسط إذا نظر إليه من اليابان أو أستراليا.

وفي جميع الحالات يشمل المنظور إسرائيل، بل إن إسرائيل كما يقول مسؤولوها هي في قلب الشرق الأوسط، وتلتقي فيها معظم المشاريع والبرامج المشودة في إطار الشرق الأوسط، وهي عبارة جاءت في خطاب بيريز في قمة الدار البيضاء في منتصف التسعينيات. منذ عام 1977م بدأ معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية يعمل كلياً لدراسة مستقبل السلام في الشرق الأوسط عبر تنظيم لقاءات مشتركة بين مفكرين عرب وإسرائيليين.
وأمريكيين.
وفي بداية النصف الثاني من الثمانينيات بدأت مراكز البحوث في كل من إسرائيل وأمريكا وأوروبا في وضع تصورات للترتيبات الاقتصادية التي يتوقعون تنفيذها في المنطقة بعد تحقيق السلام.
وبالإضافة إلى معهد الشرق الأوسط في جامعة هارفارد برزت دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى والبنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث الغذاء في واشنطن.
وقد كشفت صحيفة الشرق الأوسط عن دراسة صدرت في واشنطن تحت عنوان "ضمان السلام في الشرق الأوسط، مشروع اقتصادي انتقالي" تحت إشراف جوزيف كاليفانو ومشاركة 26 خبيرة أمريكا وإسرائيلية وأردنية وفلسطينية في جامعة هارفارد.
ولعل أخطر الأبحاث في هذا المجال هي التي قام بها الباحث الإسرائيلي حاييم بن شحار بتمويل من صندوق هامر لأبحاث السلام، بعنوان "اقتصاد في خدمة السلام".
وهدفت الدراسة إلى أنه لو أصبحت هناك حدود مفتوحة مع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية والأردن؛ فإن الطريق ستصبح مفتوحة إلى الأماكن الأخرى.
إذ يمكن للسلع الإسرائيلية سواء حملت علامة إسرائيلية أو تم
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

تسويقها من خلال تغليف يحمل اسم شركة فلسطينية أو أردنية أن تنتشر في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كافة.

ووفقًا لرأس مهندسي السوق الشرق أوسطية يأتي شمعون بيريز الذي يرى أن بناء شرق أوسط جديد يتطلب إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس الحياة والسياحة على نسق السوق الأوروبية المشتركة التي قامت على أساس الفحم والصلب.

وإذا نستخلص ما سبق خطوًا عريضة هيكلة السوق تمر عبر مراحل ثلاث، تحكمها فقط الأولويات الإسرائيلية المتناقة مع المصالح الأمريكية.

المرحلة الأولى: قيام سوق ثلاثية صغيرة تجمع إسرائيل والأردن وفلسطين على غرار اتجاه دول البنلوكس الأوروبية (هولندا وبلجيكا و לוקسمبورج).

المرحلة الثانية: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم: مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

المرحلة الثالثة: توسيع منطقة التبادل التجاري الحر لتشمل دول الخليج العربي وتركيا، للاستفادة من أموال دول الخليج في المشاريع المقترحة، ولتكون تركيا خزان المياه الذي لا غنى عنه لسد حاجة المنطقة في المراحل القادمة.
لذا، يحدد شمعون بيريز مركزات هذه السوق بخمسة عناصر حيوية: المياة والصرف والتغذية والأيدي العاملة والسياحة. وجعل هذه العناصر مرتبطة بالتغذية أي القدرة العالية على التشغيل، وهذه للأسف متوفرة في إسرائيل تحت سقف معاهدها ومراكزها البحثية أكثر من غيرها.

وأما يُؤسف له محاولة بعض المستقرين والسياسة العرب التقليل من التأثيرات السلبية لمشروع السوق على الوجود العربي، فـ يُعتبر أن سوق الشرق الأوسط هي مجرد ترتيبات اقتصادية لا تؤثر سلبًا على التكامل العربي.

ويرون أن ثمة مبالغات في تقدير الدور الإسرائيلي وخطر هيمته على العالم العربي، وأن المستقبل يحمل مع هذه السوق إمكانات هائلة لتطوير الاقتصادات العربية، على اعتبار إمكان الاستفادة من التقدم الإسرائيلي في بناء المجتمع العربي!!

وللحقيقة فإن النظام الشرق أوسطي يضع إسفينًا في قلب الجسد العربي، ويمنع صراحة إعادة اللحمة إليه، فهـ هو حقيقة اعتداء فعلي على وحدة الأمة. كـما أنه ليس من أجل سواد عيون العرب سعي الإسرائيليين إلى بناء الشرق الأوسط الجديد، وإنها من أجل مد السيطرة الإسرائيلية إلى حيث لم تستطع دباباتها الوصول إلى ذلك.
يقول منير درويش ملكي في كتابه "السوق الشرق أوسطية" ولا ننسى كيف حقت المنتجات الإسرائيلية بديباتا جيشها إلى الأسواق اللبنانية عام 1982م، حيث كان القصف الاقتصادي يسابق القصف الصاروخي. فامتلاك الشوارع بالخضار والفواكه الإسرائيلية التي قضت على موسمين زراعيين في لبنان.
إن منظوري النظام الشرق أوسطي يتحدثون عن أن المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد ستكون عنصراً من النفط العربي والخليج العربي، والمياه التركية، والعقول الإسرائيلية.
وهنا نخلص إلى سؤال محوري في موضوعتنا: هل من المنطقي أن يقدم العرب كل مواردهم لمشروع يؤمن مصالح إسرائيل ولا تقدم شيءًا بالمقابل؟
فلنناس تتداع بعض الوقت ولكن ليس كل الوقت!!! فأنا أنا نحن أبناء أمة واحدة خالدة أن نبدأ في وضع أهدافنا البعيدة المدى وناواكب تحقيقها عبر تخطيط محكم وتنفيذ متدرج، إذ يكفي الأمة لقاءات موسمية، ومؤتمرات خادعة، وعبارات مزيفة، تذوب كالثلج في الهيجرة!!!

* * *
اليهود يحكمون العالم اقتصادياً

منذ أقدم العصور، كان لأصحاب رؤوس الأموال تأثير كبير على مصائر مئات الملايين من البشر، ابتداء من "جاك كور" و "صامويل برنارد" مقرضي الأموال إلى "روشيلد" في فرانكفورت، وأسرة "بارينغ" في لندن، و "لامبرت" في بروكسل، مروراً بأسرة "مورغان" و أسرة "روكفلر" في نيويورك. فعندما استطاع هؤلاء الصيارة تكديس الثروات، أخذوا يزودون أصحاب التيجان الملكية بالقرض لينقذوا مالياتهم، ويشتروا الجيوش الجرارة، ويشنوا الحروب، ويبنيوا القصور والقلاع، إلى جانب ذلك، كان كبار الصيارة يحقون رؤوس الأموال في الصناعات الجديدة، ويعطونها قوة ودفعة اغتنامين كما أصبحوا مع مرور الزمن القادة الحقيقيين للعالم الاقتصادي، وديرون عن بُعد العديد من الحكومات، وفي بعض الحالات كانوا ينتموون فيها المراكز الرفيعة مثل نيك ووجاك لافيت، وغدوا رواداً أكفاء للتحالفات الدولية، أو قادة لفئات مختصة كانت موجودة في كل مكان خلف مسرح التاريخ.

يقول جان بومير في كتابه "رجال المال والمحارف يحكمون العالم": في بعض الأحيان كانت ثروات أباطرة المال معرضة
للمصادرة، لأنها كانت غير مشروعة، وتخفى وراءها مطامع مظلمة سوداء. غير أن الغالبية العظمى من القادة لم يكن لديهم الرغبة ولا الوسائل للتخلص من ضغوط رجال المال الأقوياء الذين كانوا يساعدونهم في تحقيق التوازن بين الموارد والمسارفات في ميزانياتهم، وينقذونهم من التبذير المجنون.

ومع تطور الحياة الديمقراطية في الأمم الكبرى المتطورة، ومع تكريس المجالس النيابية، أصبحت أدور الماليين (رجال المال والمصارف) تتم بصورة أكثر سرية وتعقيداً، ولكنها لم تخف، وأصبحت آلياتها أكثر اصطناعاً وذكاءً وتصريفاً، فالسلطات المركزية فقدت السهولة التي كانت تمكنتها في الماضي لمعالجة الشؤون المالية بشكل خفي. غير أن المؤسسات المالية الأكثر نفوذاً ما لبثت أن تسللت إلى النقاط الحساسة في الآلة الحكومية.

و في الأيام الحالية، لم تعد أسلحة المال تقتصر على حدود ميادين عملها في الدولة الواحدة، بل تعدتها لتصبح عابرة للقارات وكونية. في النصف الثاني من هذا القرن حصلت المصارف على قوة هائلة، فتأقامت فروعها، وعقدت تحالفاتها الثابتة فوق القارات الخمس، وأخذت تستخدم مئات مليارات من الدولارات لدعم رؤوس أموالها، وأصبحت تملك قوة ردع من الصعب إذا لم يكن من المستحيل مقاومتها، وغدت مساندتها ضرورية لإيجاد الفعاليات الجديدة وإقامة
التوازن في أسواق العملات الصعبة، أو لنجدية الشركات الكبرى والدول المدنية التي تشرف على الاختتاق.

لقد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عصر جديد: هو عصر الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات عابرة القارات و"الأورو دولار" و"البرتو دولار" يقول أحمد عبد الكريم مترجم كتاب جاك بومير، السابق الإشارة إليه: وفي السنوات الأخيرة ظهر للتداول اصطلاح دولي جديد "الناركو دولار" وهو يعني الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات. وعندما ذلك ظهرت عمليات غسل الأموال أو تطهيرها، وتتشكك في هذه العمليات بعض الدول والمنظمات والأجهزة السرية والمؤسسات المالية المشبوهة.

ومن جهة أخرى، صاحب هذا التطور الهائل في عالم المال والاقتصاد، تطابق وتعاون وتنسيق يكاد يكون شاملًا بين المؤسسات المالية الخاصة (المصارف والشركات المالية) من جهة والمؤسسات المالية والتقنية الدولية من جهة أخرى.

و في الوقت نفسه، ظهرت بعض التشريعات والقوانين التي تزيد قوة يومًا بعد يوم، هدفها الحد من تسلّط المؤسسات المالية الخاصة في كثير من بلدان العالم. ففي فرنسا مثلاً، عندما وصل "اليسار" إلى السلطة عام 1981م، بدأ باستخدام أساليب جذرية، فاتهم الإقراض كليًا. غير أن "ديناصورات المال" أي المصارف
والمؤسسات المالية المتنوعة تبقى أفضل تسليحاً، والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها في عالم اليوم، أن السلاح المالي سلاح حاسم في المعارك السياسية التي تدور رحاها بين الشرق والغرب. وهكذا تصبح الحرب التجارية والمالية في الظروف الدولية الراهنة، إحدى البدائل الفعالة للحرب الساخنة. وتُشَكِّل رؤوس الأموال في كل مواجهات الدول، كتلة مناورة أساسية، وتُشَكِّل القروض الممنوحة من الأمم العقيدة للدول النامية وسائل ضغط، وتوجد علاقات غير متكافئة.

ومما لا شك فيه، فالمال في كل الأحوال، يُشكِّل عصب الحرب، والأداة السلمية، ومفتاحاً للتطور، ومصدراً للسلطة...

* * *
ليس في تاريخ البشرية أمة اشتهرت بحب المال والسعي إلى جمعه كأ اشتهر بيهود، فقد سلكوا في ذلك الطرق غير المشروعة، حتى ما كان بعيداً عن المروءة، وأسرحوا في الخروص على جمع المال إلى حد العبادة.
وربما كان السبب في الخروص على جمع المال يعود إلى رغبتهم في السيطرة على العالم، فالمال في نظرهم- من الوسائل المهمة التي تمكنهم من الوصول إلى هدفهم.
وقد بين القرآن الكريم حقيقة حبهم للخلود في الأرض، فقال جل شأنه: "ولتجدتموه أحدكم في الناس على حيوي ومزين دين، أشركوا يوماً يودُ أحدكم لو يعمر ألف سنة وما هو يمرين جيد أن يعمر وله بصير، بما يعملون" [البقرة: 46].
فاليهود يعتقدون أن ثروات الأرض ملكهم، وعلىهم استعادتها، كما يرون أن السيطرة على الاقتصاد العالمي تمكنهم من تنفيذ مؤامراتهم بإحكام ونجاح.
جاء في البروتوكول الثامن من "بروتوكولات حكاء صهيون":
إننا سنحيط حكومتنا بجيش كامل من الاقتصاديين، وهذا هو السبب في أن علم الاقتصاد هو الموضوع الرئيسي الذي يعلمه اليهود وستكون محاطين بألف من رجال البنوك وأصحاب الصناعات وأصحاب الملايين. وذلك لأن المال في الحقيقة هو الذي يقرر كل شيء.

وغير خافي أن اليهود يسعون دائماً لإحداث الأزمات الاقتصادية وإشعال الفتنة بين الناس والدول. جاء في البروتوكول الحادي والعشرين: لقد استغلنا فساد الإداريين، لكي نجني ضعفي المال الذي قدمنه قرضاً إلى حكوماتهم، أو نجني ثلاثة أضعافه. مع أنها لم تكن في الحقيقة بحاجة إليه قط. وحينها تعلن الحكومة إصدار قرض كهذا، تفتح اكتتاباً لسنداتها، وهي تصدرها خفيفة ذات قيم صغيرة جداً، كي يكون في استطاعة كل إنسان أن يسهم فيها. و لكن حينها تنتهي المهلة تظهر حقيقة الذين الكبير جداً، وتضطر الحكومة من أجل دفع هذا الدين وفواته إلى الالتجاء إلى قرض جديد، لا يلغي دين الدولة بل يضيف إليه شيئاً آخر... بمثل هذا العمل مستغلت الحكومة اعتراضاً صريحاً بإفلاسها، مما سيبين للشعب تبنيها واضحاً أن مصالحة الذاتية لا تعنى بعامة مع مصالح حكومته.

وجاء كذلك في البروتوكول الثاني والعشرين: في أدينا تترك أعظم قوة في الأيام الحاضرة، ونعني بها الذهب، ففي خلال يومين
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

نستطيع أن نسحب أي مقدار منه من حجرات كنوزنا البشرية... فهل يمكن ولننا كل هذه الخيارات الضخمة أن نعجز بعد ذلك عن إثبات أن كل الذهب الذي ظلنا نكدسه خلال قرون كثيرة جداً لن يساعدنا في غرضنا الصحيح للهخير، أي لإعادة النظام تحت حكمنا؟!!

وللاسف فإن اليهود اليوم يسيطرون على مقدرات صناعية وتجارية ضخمة، وكذا شركات كبرى تجارية في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

إن الخطة التي يفعلها اليهود لإحداث الأزمات الاقتصادية تقوم على عنصرين أساسيين:

الأول: احتكار العملة وسحبها من التداول، وذلك بمختلف وسائل الاحتكار المصرفي العالمي، الأمر الذي يوقع الناس في إرتداء ناجم عن فقد السيولة النقدية.

والثاني: إغراء الدول أو إجواها ومن وراء الدول أرباب الأعمال من شركات وأفراد إلى طلب القروض من اليهود المحتمكرين للذهب وغيره من العملات النقدية، مقابل فوائد ريوية تحصل عليها اليهود.

وقد أكد ذلك بتفاصيل كافية كتاب أُفاضل من أبرزهم الشيخ عبد الرحمن الميداني في كتابه "مِكاَيْدِ يِهِودِيَةَ عَلِيِّ النَّارِ" و. د. حود الرحيلي في كتابه الرائع "الصهيونية وخطرها على البشرية".

ثم يقول حكاء صهيون في البروتوكول العشرين: إن الأزمات
الاقتصادية التي دبرناها بنجاح بانجع في بلاد الأميين (شعوب العالم ما عدا الشعب المختار (اليهود) في نظر حكّياء صهيون) قد أُنجزت عن طريق سحب العملة من التداول، فتراكمت ثروات ضخمة وسُحب المال من الحكومة التي اضطرت بدورها إلى الاستنجد بالكي هذه الثروات لإصدار قروض، ولقد وضعت هذه القروض على الحكومات أعباء ثقيلة اضطرت لها دفع فوائد المال المقرض، مكبلة بذلك أيديها.

وبهذه الطرق والأسلوب الخبيث يارس اليهود سيطرتهم على الاقتصاد العالمي والتلاعب بالسلع والنقود والتجارة، وفرض النظام الربيعي على مؤسساتنا واقتصاداتها، وإثارة الأزمات الاقتصادية وإشاعة الفوضى الاقتصادية.

يا دعاء السوق شرق أوسطية اقرأوا وأعلموا مكائد اليهود وخططهم ومااريهم، وأعلموا أن مقاصدهم خبيثة ونوابهم سيدة وأهدافهم سلطوية وآساليهم دنية.

يا دعاء السوق شرق أوسطية أن لكم أن تستيقظوا قبل أن تدفعوا الجزية !!!!!!

* * *

اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية
لدى إلقاء نظرة شاملة على مراحل تطور الكيان الصهيوني خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، يتبtsx عن خلال عملية بنائه اقتصادياً وتقنياً وعلمية وعسكرياً أنه أعد على مروراً توسعاً يتجاوز حدوده الجغرافية واحتاجات المستوطنين المقيمين فيه.

فهو لم يقم كملجاً ليهود العالم يلوذون به للعيش حياة يهودية سليمة، ولا لتحقيق أسطورة توراتية بالعودة إلى أرض صهيون أرض الميعاد، زعموا، ولا لتحقيق شعارات صهيونية بإقامة المركز الروحي وتحقيق مركزية إسرائيل في حياة الشعب اليهودي.

فقد كانت هذه كلها دعاية عاطفية لحمل يهود العالم على الهجرة إليه والمساهمة في بنائه مادياً ومعنويًا، وتضليل الرأي العام العالمي تبريراً لاغتصاب الوطن الفلسطيني بين أصحابه الشرعين، وتغطية للأهداف والأدوار الحقيقية التي أسندت إليه.

يقول الأستاذ سمير جبر في كتابه "خططات إسرائيل الاقتصادية": وإذا كانت ثمة قيود على المطامع الإقليمية للحركة الصهيونية، فإنه لا حدود لمطامعها الاقتصادية.
فالتطععات الاقتصادية الصهيونية إلى السيطرة على ثروات العالم العربي وخيراته ومصادره الطبيعية وطاقاته البشرية وتسخيرها في خدمة الأهداف الصهيونية؛ لم تكن ولية الساعة، ولا وليدة المسار الذي بدأ بزيارة السادات للقدس. فهذه التطبيعات ولدت مع الحركة الصهيونية، بل قامت عليها. وهي ملازمة أيضاً لطبعة الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع البقاء إلا بتوفير الرقعة الاقتصادية الأوسع على حساب العالم العربي طبعاً.

لقد كان التصور الصهيوني للدولة الصهيونية حتى قبل قيامها قائياً على مبدأين أساسيين.

أولهما: أنه يجب أن تكون موارد هذه الدولة من الكثرة والتنوع بحيث تتمكن من استيعاب أعداد كبيرة من السكان، وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم، وتأمين الحاجات المعقدة للدولة الحديثة.

وثانيهما: أن الموارد الحيوية لهذه الدولة كالحديد والنفط وغيرهما من الثروات الطبيعية، يجب أن تكون تحت سيطرتها أي واقعة ضمن أراضيها.

ومنذ أن قامت الدولة الصهيونية وهي تتطلع إلى المزيد من الموارد، في إطار من الطموح إلى السيطرة عليها، أي الاحتفاظ بها ضمن
الكيان الصهيوني، مما يشكل حافزاً آخر مستمراً نحو التوسع.
ومن هنا، عمل الكيان الصهيوني على تحويل مجرى نهر الأردن، وتطلع إلى استغلال قناة السويس والمطالبة بحصة من مياه النيل واللطيبي، وتمتع في الثروة البترولية العربية والإفادة من طريق التجارة التاريخية من الشرق والغرب، برآ وبحرآ وجوًا.
أما خارج السيطرة المباشرة، فتتمتع الصهيونية العالمية في أن تجعل من كيانها مركزاً للصناعة والمال والخدمات بالنسبة إلى المنطقة بأسرها، سعياً لتوسيع رقعتها الاقتصادية.
وفي الحقيقة، إن عملية بناء اقتصاد الكيان الصهيوني قد بدأت قبل قيام إسرائيل، لا بل إن إقامة أساس البنية الاقتصادي بدأت خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين (1918-1948م).
وقد أتاحت حكومة الانتداب لليهود في فلسطين إقامة مؤسساتهم الاقتصادية. وكانت الوكالة اليهودية القناة الرئيسية لجمع الأموال وتسهيل عمليات الهجرة العلمية والسرية، وبالتالي انتقال الأيدي العاملة التقنية.
وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت المشاريع الاقتصادية اليهودية، خلال ستين فقط – فيها عدد فروع المعادن والكهرباء- تشكل ثلث
عدد المشاريع الصناعية في فلسطين، ووظفت فيها 64% من أموال الاستثمار، وكانت تنتج 44% من المنتجات.
وعلى حد قول نداف هليفي: إن المؤسسات العامة كانت تعتبر خلال فترة الانتداب أن التنمية مسار يخلله وضع الأساسي الاقتصادي بواسطة المهاجرين الجدد، وتذوق الأموال من الخارج، وهذا الأساس الاقتصادي يتيح المزيد من الهجرة والنمو الاقتصادي المتواصل.
وعندما أعلن قيام إسرائيل كانت هناك بنية اقتصادية قائمة، أمكن تطويرها بسرعة بعد تدفق المهاجرين والأموال، والسيطرة على الممتلكات العربية بما فيها المشاريع الصناعية والشركات والأراضي ومصادرها بموجب قانون "أموال الغابين".
ثم شهدت فترة ما بعد قيام إسرائيل تطوير الدوائر الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية، وإقامة جهاز اقتصادي حكومي كامل بقوانينه ونظمه.
يقول سماح أرليخ - وزير مالية سابق - إن إسرائيل حصلت منذ إقامتها على أموال تقدر بحوالي 40 مليار دولار. جاء 16 مليار دولار منها، أي 41% من مصادر يهودية على شكل تبرعات واستثمارات
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

وتحويلات من المهاجرين. وجاء 12 مليار دولار أي 37٪ من المساعدات بصورة هبات وقروض من حكومة أمريكا. ونحو 5,6 مليارات دولار أي 14٪ من الحكومة الألمانية. وأما الـ5 مليارات الـ8 مليار دولار من الـ6 مليارات الباقية، فقد استطعنا الحصول عليها من سوق الأموال العالمية والمؤسسات الدولية.

وللأسف، فقد استطاعت إسرائيل بواسطة هذه المساعدات وإعداد المهارات الفنية، وبواسطة شبكات التعليم المهني والمعاهد المختلفة على جميع المستويات قطع شوط بعيد في الإنتاج الصناعي والزراعي.

وفي أعقاب حرب 1956م، انطلقت إسرائيل إلى معالجة مشكلات الاقتصاد البعيدة المدى.

وقد أتت حرب 1967م إلى جانب توسيع رقعة إسرائيل الجغرافية والاقتصادية إلى ربط اقتصاد المناطق المحتملة باقتصاد إسرائيل بما ينطوي عليه هذا الربط من فتح أسواق جديدة لتصريف منتاجاتها، وتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العربية العاملة الرخيصة في المشاريع الاقتصادية.

وفي السبعينيات، وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة اقتصادية،
قوامها: خفض التضخم بنسبة 23%، وزيادة الصادرات بنسبة 20%، وخفض العجز التجاري بمقدار 200 مليون دولار، وعدم رفع علاوة الأجور، وتباطؤ في العيالة مع المحافظة على العيالة الكاملة ورفع الأسعار بنسبة 20%.
وتقوم هذه الخطة التي سميت الانقلاب الاقتصادي على الإصلاح الشامل لأنظمة العملة ويشمل:
(1) إلغاء الرقابة على العملات الأجنبية.
(2) تعويض قيمة صرف الليرة وخفضها بنسبة 44%.
(3) توحيد قيمة الصرف.
وقد أعلن سمحار أرليخ أن الخطة الاقتصادية الجديدة ستجلب من إسرائيل سويسرا الشرق الأوسط.
لذا، يعتبر الإسرائيليون التبادل التجاري بينهم وبين الدول العربية في حال قيام السوق شرق أوسطية والتعاون المشترك الركيزة الأساسية لتحقيق أطياعهم الاقتصادية في العالم العربي. ففتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الإسرائيلية، حلم طالما رابود الإسرائيليين منذ أن أخذوا يعزون بنيتهم التحتية الصناعية.
فهم يعلّقون أهمية خاصة على التبادل التجاري لغزنو الأسواق العربية، من أجل تقييم اعتيادهم على المعونات الخارجية والاقتراب من الاستقلال الاقتصادي.

ويرتكز مفهوم الإسرائيليين الخاص بالتعاون الصناعي مع الدول العربية على ميزة التفاوت القائم بين الصناعة الإسرائيلية والصناعة العربية بصورة عامة. فالإسرائيليون ينظرون إلى الصناعة العربية على أنها متخلفة وغير قادرة على منافسة صناعتهم.

وعلى الرغم من أن معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية قد نسّت على ضرورة إعادة حقول النفط إلى مصر، فإن إسرائيل حرصت على ضمان استمرار تدفق إنتاج أساسيان النفط ليس في سيناء فحسب، بل تعادل إلى نفط مصر باسره.

وعلى حدّ تعبير موشيه زنبار: إن المنتج الأساسي الذي يحتاج إليه من المصريين هو النفط، والمقصود النفط المصري، لا نفط سيناء فحسب.

ومن جانب آخر فإن الخبراء الإسرائيليين بالشؤون المائية والزراعية يُجمعون على أن الإسرائيل تواجه منذ فترة أزمة خطرة في المياه. وقد صرح أليشع كالي أن توفير المياه اليوم غير مضمون لجميع
المواطن، وإذا لم يتم تحول فوري في السياسة المائية، فقد نواجه أزمة تصل إلى حد الكارثة.
وإزاء هذه الأزمة، اتجهت أنظار إسرائيل إلى المياه العربية. وظهرت دعوات إلى تحليل روافد نهر الأردن قبل أن تصب في بحيرة طبريا، وكذلك إلى استغلال مياه الليطاني والخاصباني وإلى جرّ مياه النيل إلى النقب.

هذه بعض تطلعات إسرائيل الاقتصادية، والحداث الأخيرة، والاتفاقيات المصادقة عليها مع بعض الدول العربية، والدعوات العريضة لسوق شرق أوسطية، وتصدير المنتجات الإسرائيلية في بعض الدول العربية شواهد على هذه التطلعات.
وقد آن أوان الوقوف في وجه هذه التطلعات والمخططات الاقتصادية الإسرائيلية بحكمة وجدية وفق خطط مبرمة منظمة ذات أهداف محددة...
خنجر اليهود

لقد كان هدف إسرائيل الدائم الانفراد بمنطقة الشرق الأوسط، بإنهاء الوجود العربي أو إجلائهم. في أوائل عام ۱۹۵۷م بدأ واضحًا أن العدو الإسرائيلي لم يحقق أهدافه، إذ اضطر إلى الانسحاب.

وكان هذا المخطط وليد ظروف دولية وأطاع استعارة يمكن تلخيصها بثلاثة:

۱- أن ايزناهاور - كان وقنه رئيساً لأмерكا، وعد بن غوريون اليهودي بحل مشاكل إسرائيل خلال عشرة أعوام.

۲- أن فرنسا كانت تلعب دورًا استعراياً في الوطن العربي آنذاك.

۳- أن مصالح بريطانيا وأمريكا متشابكة كالنسيج مع مصالح الصهيونية.

وللحقيقة، فإنه كان للمثالوث الاستعراي - بريطانيا أمريكا - إسرائيل، مصالح منفردة، خاصة بكلا واحدة منهما، ومصالح مشتركة.

وانصت المصالح المشتركة في قضيتين أساسيين هما: القضاء على الوحدة العربية، والسيطرة على المنطقة العربية.
فقد كان العرب في وهم الصهيونية أمة متخيلة نصف بدوية.
ومن هذا الاعتبار يبررون لأنفسهم إجلاء سكان هذه المنطقة عن أرضهم أو إفناؤهم أو استعمارهم.
إذن، المقياس الأخلاقي ليس الإنسان بتساوي البشر على كوكب الأرض، بل هو تصنيفهم بحسب النظرية العرقية النازية إلى شعوب متفوقة وشعوب منحطة.

وهذا واضح في مخططات إسرائيل التوسعية التي تؤكد أن العملية الاستعمارية لن تكلف إسرائيل سوى إجلاء 100,000 عربي عن أرضهم.

إن العدو الذي نواجهه ليس فقط قاعدة عسكرية تأسست في فلسطين منذ عشرات السنين باسم إسرائيل، وإنها هو أيضًا أمريكا وبريطانيا والاحتكارات الرأسمالية مجتمعة.

"خنجر إسرائيل" كتاب لمؤلف هندي يُدعى ر.ك. كرانتجيا، شبه فيه إسرائيل بخنجر أجنبي مسند إلى رقبة العالم العربي.
على أنه لم يعد كتاب (خنجر إسرائيل) في حاجة للتعريف، ذلك لأنه ظهر في فترة حزمة من فترات الصراع العربي الصهيوني، قبل عدوان حزيران - يونيو 1967 م ثم اكتسب شهرته الواسعة بنتيجة
تطبيع مضمونه مع ما حققته إسرائيل خلال عدوان 1967 م، وتتابعت الأحداث بعد ذلك، وكان من أبرزها الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، حرب العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر/ 1973 م ثم جاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية مع بداية 1979 م، وخلال ذلك حدثت في المنطقة تحولات كثيرة.

ويبقى التساؤل بعد ذلك قائماً: أين بقي إسرائيل؟! تتطلب الإجابة على التساؤل السابق معرفة مفهوم خنجر إسرائيل ذاته، والمضمون الحقيقي لخنجر إسرائيل.

عند الإجابة على النقطة الأولى، يمكن الإشارة إلى كتاب خنجر إسرائيل كواحد من مجموعة غير محدودة من الكتب بعضها تم وضعه في إطار الحرب النفسية الموجهة إلى العرب لإقناعهم بإمبراطورته الصهيونية. أما بعضها الآخر - الكتب- ومنها الكتاب المشار إليه، فإنها تعتبر نتاجاً أو إفرازًا لمجموعة المعطيات المعروفة التي تمثل الدور الوظيفي للكيان الصهيوني.

وعند النظر إلى النقطة الثانية، نؤكد بداية أن المشروع الصهيوني قد اعتمد منذ البداية - وسيبقى كذلك والله أعلم - على مجموعة من الأسس والمبادئ، منها:

- الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية.
ب - الأهمية الاقتصادية للعالم العربي.

ج - الاحتيالات الناجية عن تعاظم القدرة الإسلامية.

د - القدرة البشرية للعالم الإسلامي.

ه - الصراعات الدولية ودورها في التحرك السياسي العسكري للكيان الصهيوني.

و - التحولات العربية وما يمكن أن تشكله من عوائق للمخططات الإمبريالية الصهيونية.

وهنا، يمكن العودة إلى ما تضمنه كتاب "ختان إسرائيل" لمطالعة بعض الثوبيات في الصراع العربي الصهيوني، والتي تؤكد أن هذه الثوبيات لا تجعل احتيالات المستقبل مجرد تخمين إذا صح التعبير، بقدر ما هي مؤشرات تبرهن على حتمية اتجاه مسيرة الأحداث نحو نهاياتها الحتمية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثوبيات ذاتها تؤكد من جديد أن الدور الصهيوني والدور الوظيفي لكيانها الإسرائيلي قد أصبح معروفاً للعالم كله.

و هذا يعني أن تجاهل الإمبريالية الأمريكية للتطلعات العربية والأهداف العربية هو تجاهل متعمد، الهدف منه ترويض العرب على مراحل وإرغامهم في النهاية على تسليم بما كانوا يرفضون!!
ولذلك أهم ما يمكن تعلمه من خلال مطالعة "خنجر إسرائيل" ومقارنة مقولاته وتوقعاته التي أصبحت قديمة نسبياً مع ما حدث من تطورات ومع ما يحتوي حدوثه من تفاعلات وتداعيات.

وبعد، ليست قضية خنجر إسرائيل هي قضية تعمينات أو احتجازات تضر بآبادها في آفاق المستقبل، إنها قضية واقع يستمد وجوده من خلال الضعف العربي وعلى حساب الضعف العربي. يُبدَد أن هذا الضعف ليس أبداً وليس مستمراً.

وسياً من اليوم الذي يكون فيه النصر والعزّة للإسلام والمسلمين، وبوادره قد لا حت في الأفق.  

وَقَلَّ جَاهِلُ الْحَقَّ وَرَهَفُ الْبُطُولِ: إِنَّ الْبُطُولَ كَانَ رَهَفًا} [الإسراء: 81].

* * *
التطبيع مع اليهود في عصر العولمة

هل نحن الآن بِلا هوية؟! هل العولمة في السوق انتقلت إلى عولمة الفكر؟! هل تفككت البُنيَّة أكثر!؟

هذه وغيرها أسئلة عسيره تبحث عن إجابات لا تقل عسراً وصعوبةً، لأنها لن تلد من حقائق بَلا ألم وأسى.

وكي نفهم مسارها ونقف عند مساقها ونظمها لا بد أن نفهم حالنا، نفهم فيفساء اختلافنا ووحدة تنوعها.

فليست هذه أسئلة شوك تبحث عن يقين. بُيد أنها أسئلة مرحلة متآزمَة تبحث عن إجابة أو إجابات للغد.

من تكون - إذن - في الغد؟! إن لم نعرف من نحن في الحاضر:

أمة أم جماعات؟ أنظمة أم ولايات؟!

ماذا يدفعنا إلى التفاؤل بعذنا؟!

ماذا يدفعنا إلى التشاؤم؟! التراوُط التي إلى ضياع، أم البشر الذين إلى منفي؟!!

ما العمل؟!!
الأوقات ابن زريت البغدادي من خدر التاريخ؟ أم نوقظ ابن خلدون من غفوة الحضارة؟ لا وقت، ولا متع.
فالقول في تركض أسرع من المبادئ لتقطع الشاكر.
إنه أسئلة الخيرة، لأننا في مفترقها تماماً تعصَّفنا بعد عواصف شتى!!
هل نجد النهضة باكتشاف الذات وتقدها؟
هل نبقى المثقف سيد الوضوح، أو من حيث هو واهب آمال وأمنيات، فحسب؟
ماذا تبقى من مسار الطوباوية، هل ظل حقاً سمة تصور خالدة مثالية للإنسانية؟
نحتاج إلى زمن يعيد فيه للمتبنِّي شباب أفكاره، وللباحثي ألق المعنى، وللمعارية وللمعاري عذرة العشق، وللانترة رسالته.
يقول الأستاذ محمد الجوامعي في كتابه "احتلال العقل": نحتاج إلى نلاحظ ونعمل!! بعد ظهر غد الهزائم، لا تغفر أخطاءنا بحيرة من دموع، وسياوات من تشرد، لأننا وجدنا لا نقدّر قيمة الدمعة إلا إذا
سقطت من قلب مفجع.
إن السباق الآن هو على أولوية انتزاع الفرصة على الاقطاد. ولا
أحد يفكر بالأساليب، يهاية الأساليب، لأنها وسيلة: والكل يحفظ
ميكافيلا والكل (أمير). لكن، حينا يجل السكون تكون أنت جزءًا
من العالم.
قوة المال، قوة القوة، إنها الكف التي تأخذ والكف التي تضرب،
تُعلي أو تدفع إلى العالم السفلي، عالم اللاعودة والغياب.
لقد قدموا لنا التطبيق فاكهة جبرية، وإن كانت مسمومة!!
ولابد من أن يأكل منها الجميع، حتى يبتازوا بوابة الفقر، إلى عالم
وهم السعادة!! ولابد أن تأكل كي تخرج من معتقلات الخوف. هكذا
يصورون الأمر. وهكذا سقط أفلانون في سم سقراط، دون أن يرثي
احدهما الآخر!!
يا للمفارقة!! لم يدعونا حتى ننسج ملاحظة موقف، أوان
ندين حافة!! أو أن نتوقع شيئاً.
أما هم فقد دأبوا على تنفيذ التفاصيل أدق التفاصيل.
إذن، هل نفتح دفاتر جديدة على الأمل؟!!
اليهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

هذا هو دورنا دور ضميرنا وإن مزقوا عصب العين والقلب
والمهج!!.....

* * *

وبعد، تلك رؤى اقتصادية عن اليهود وخططاتهم وبروتوكولاتهم وواقعهم وآفاقهم المستقبلية - زعموا - وأساليهم وأدواتهم.

إنها الصناعة اليهودية للاقتصاد العالمي، وقد أن الأوان أن نحذر ونُعَد العدة قبل أن ندفع الجزية!!...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أخوك
د. زيد بن محمد,rما
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الويهود يحكمون العالم رؤية اقتصادية

الفهرس

الموضوعات

مدخل

النظام الطبيعي إنتاج يهودي

الشركات متعددة الجنسيات يهودية

البغرول اليهود

الاقتصاد الخفي صناعة يهودية

اليهود والسوق شرق أوسطية

اليهود يحكمون العالم اقتصادياً

برتوكولات يهودية

خططات يهودية

خنجر اليهود

التطبيق مع اليهود في عصر العولمة

الفهرس